المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

تقرير

حول الزيارة

الميدانية التي قامت

بها

لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

إلى

المركز الاستشفائي الجامعي

الحسن الثاني بفاس

يوم الأربعاء 27 يونيو

2012

قامت لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بزيارة ميدانية إلى المركز الاستشفائي الجامعي الحسن الثاني بفاس، يوم الأربعاء 27 يونيو 2012، برئاسة السيد الحبيب العلج رئيس اللجنة، وشارك في هذه الزيارة عدد من السادة المستشارين وبعض السادة النواب الآتية أسماؤهم :

- السيد المستشار خيري بلخير عن فريق التجمع الوطني الأحرار،
- السيد المستشار محمد مفيد عن فريق التجمع الوطني للأحرار،
- السيد المستشار حسن سليغوة عن فريق التجمع الوطني للأحرار،
- السيد المستشار أحمد بنطلحة عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب،
- السيد المستشار توفيق كميل، فريق التجمع الوطني للأحرار،
- السيد المستشار عزيز اللبار عن فريق الأصالة والمعاصرة،
- السيد عبد الرحيم الرماح عن الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية،
- السيد المستشار أحمد حاجي عن فريق التحالف الاشتراكي،
- السيد المستشار الحاج محمد عبو عن فريق التجمع الوطني للأحرار،
- السيد المستشار لحسن العوني، عن فريق التجمع الوطني للأحرار
- السيد المستشار عزيز الفيلالي عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

وخلال الساعة التاسعة والنصف صباحا، تم استقبال الوفد البرلماني من طرف السيد مدير المركز الاستشفائي الجامعي الحسن الثاني مرفوقا بعدد من السادة الأطر الإدارية والطبية وشبه الطبية وبعض الأساتذة الباحثين العاملين بهذا المركز الاستشفائي.

وهكذا، انتقل الجميع إلى قاعة الندوات والاجتماعات حيث عقدت جلسة مطولة تم الاستماع خلالها إلى العرض المفصل والدقيق الذي تقدم به السيد مدير المركز الاستشفائي الجامعي الحسن الثاني، حيث تطرق من خلاله إلى المنجزات والاكراهات الخارجية والداخلية التي يواجهها المركز في أداء مهامه، كما استعرض عدد من الأنشطة والخدمات الطبية والصحية المقدمة من طرف المركز الاستشفائي بمختلف مرافقه وأجهزته الإدارية والطبية.

وفي هذا الإطار، أعلن السيد المدير، أنه فيما يخص السياسة الجهوية التي أقرها المغرب، فقد تقرر إحداث مراكز استشفائية جديدة في بعض المدن الكبرى كمدينة مراكش ومدينة فاس ومدينة وجدة، مشددا على مواصلة المجهودات من أجل تشييد مراكز استشفائية جامعية أخرى في كل من مدينتي طنجة وأكادير.

وأفاد بأن المستشفيات المتواجدة داخل المدينة سواء تعلق الأمر بالمستشفى الغساني أو مستشفى عمر الإدريسي، فقد كانت تعرف أوضاعا مزرية في جميع الميادين، خاصة فيما يتعلق بالإيواء والخدمات المقدمة بقسم المستعجلات والتي لا ترقى إلى المستوى المطلوب، وذلك نظرا لكثرة المشاكل التي كانت تعرفها جل المراكز الاستشفائية بمدينة فاس.

وأفاد أنه تم ترحيل عدد كبير من الخدمات الطبية والإدارية من هذه المستشفيات إلى المركز الاستشفائي الجديد، مما أدى إلى تحسين المنظومة الصحية برمتها بهذه المدينة وذلك نظرا للخدمات الجيدة والمتطورة التي يقدمها هذا المركز للمرضى، والذي يتوفر على أحسن المعدات الطبية، كما يتوفر على مركب جراحي جد متطور، ويمكن اعتباره من أهم المركبات الجراحية على الصعيد الوطني، كما يوجد به جهاز سكانير من الطراز العالي، حيث يقول السيد المدير أنه من أهم الأجهزة المتطورة على الصعيد الإفريقي.

أما بخصوص المختبرات الطبية، فقد أوضح أنها تتوفر على كل آليات العمل الضرورية.

وبخصوص الاستنتاجات، فقد لوحظ بشكل كبير ارتفاع نسبة الإيواء، إلا أن العمليات الجراحية لهذه السنة تراجعت بشكل كبير حيث وصل إلى 19493 عملية عوض 27 ألف عملية التي كانت تصل خلال كل سنة، وذلك بسبب كثرة الإضرابات التي عرفها المركز خلال هذه السنة، حيث وصل عدد أيام الإضراب إلى 85 يوم، مما كان له انعكاس جد سيء على حصيلة عمل هذا المركب الجراحي المركزي.

وبخصوص زرع الأنسجة البشرية، أعلن السيد المدير أن هذه السنة تم زرع القرنية، كما تم إرجاع الجهاز التناسلي، وإرجاع يد بعد بترها في مختلف المصالح الطبية .

وبخصوص الإكراهات التي يعيشها المركز الاستشفائي الجامعي الحسن الثاني، تتمثل في ضعف الاعتمادات المالية المخصصة للصيانة، حيث لا تتجاوز الاعتمادات المرصودة لها 27 مليون درهم.

وبعد العرض الذي تقدم به السيد المدير، أوضح السيد رئيس اللجنة أن الهدف الأساسي من هذه الزيارة الاستطلاعية يندرج في إطار الدينامية التي يعرفها مجلس المستشارين بصفة عامة وديناميةاللجنة بصفة خاصة وتنزيلا كذلك للدور الذي أعطاه

الدستور لعمل المؤسسة التشريعية في القيام بهذه الزيارات الاستطلاعية، وتنفيذا للبرامج المسطرة من طرف اللجنة للوقوف عن كتب على المشاكل التي تعيشها المؤسسات الصحية بصفة خاصة، وكذا الوقوف على حجم المنجزات التي تقوم بها الوزارة المعنية، ومعرفة حجم الإكراهات والاختلالات التي تعاني منها المنظومة الصحية ببلادنا.

وأكد السيد الرئيس في هذا الإطار، على أن المغرب يعرف تحولات وتطورات هامة تكمن في بلورة أفكار جديدة في صميم الدينامية الشاملة التي تعرفها بلادنا، حيث ثمن أن المجهودات الكبيرة التي يقوم بها السيد مدير المركز الاستشفائي الجامعي والسادة الأساتذة الأطباء والأطر الطبية وشبه الطبية وجميع مكونات هذا المركز حيث وقفت اللجنة في الميدان على الخدمات الكبيرة التي يقدمونها لهذه المؤسسة والتي تعمل بدون شك على تطوير وتحسين المنظومة الصحية ببلادنا، وخاصة بهذه الجهة العزيزة علينا جميعا.

كما أعلن أن الهدف من هذه الزيارة كذلك يندرج في إطار البحث عن سبل معالجة المشاكل التي تعاني منها المنظومة الصحية، مؤكدا على أن هناك بعض الآليات لا زالت "تحت الضمانة".

ومن أهم هذه الإكراهات يقول السيد المدير تتمثل في ضعف الموارد البشرية، موضحا أن هذه السنة تم فتح 157 منصب، ولم يتقدم لهذه المناصب إلا 53 شخصا وبقيت 104 منصبا شاغرة.

وبعد ذلك قام الوفد البرلماني، بزيارة عدد من المرافق التابعة للمركز الاستشفائي، حيث تم تسجيل مجهودات جبارة وكبيرة يقوم بها كل العاملين بهذا المركز رغم الخصاص الذي يعانيه في مجال الأطر التمريضية والطبية.

ونوه السادة المستشارين بنوعية الخدمات الصحية والطبية التي تقدم إلى المواطنين، وعدم التمييز فيما بينهم، حيث لا يوجد بهذا المركز الفرق ما بين الغني والفقير.

وبخصوص البنية التحتية، فقد لاحظ الجميع أنها لازالت في وضعية جيدة، فقد شملت هذه الزيارة التفقدية كل من "دار الحياة" والتي لوحظ بها أن هناك تكفل كامل للمقيم وأن جمعية للاسلمى تخصص بها ميزانية هامة خلال كل سنة، كما تتلقى دعما هاما من بعض المقاولين والمحسنين وأن المقيم بها يؤدى 20 درهم فقط لليلة الواحدة حيث أثنى أعضاء اللجنة على جمعية للاسلمى ونوهوا بالعمل الجبار الذي قامت به في هذا المركز الاستشفائي الجامعي.

كما قام الوفد بزيارة مصلحة الأنكولوجيا الطبية، حيث قدمت للسادة المستشارين مجموعة من الشروحات من طرف الأساتذة الأطباء حول داء السرطان وكيفية العلاج منه، وذلك حسب نوع الورم السرطاني وحجمه وموقع بدايته.

وأوضح أحد السادة الأساتذة أن العلاج يتمثل في مجموعة من التدخلات، ترمي إلى ضمان الشفاء لمرضى السرطان وإحالة أعمارهم وتحسين نوعية حياتهم.

وأن هناك عدة طرق لعلاج السرطان :

- العلاج بواسطة الجراحة،
- العلاج الكيمائي،
- العلاج الإشعاعي،
- العلاج الهرموني،
- العلاجات المساعدة أو الموجهة،
- الرعاية التطبيقية.

وقام الوفد البرلماني بزيادة جناح مستشفى النهار، حيث تم الاستماع إلى عدد من الشروحات بخصوص هذا الجناح، فبهذا المستشفى يتعين على المريض التوجه إلى الوكالة للقيام بالإجراءات الإدارية قبل بدء العلاج، وبعد ذلك يتم استقباله في قسم الأنكولوجيا الطبية.

وهكذا أوضح أحد الأطباء أن مدة حقن الدواء الكيماوي تستغرق من 4/1 إلى 6 ساعات.

وفي هذه الحالة على المريض الحضور إلى المستشفى على الساعة 8:30 صباحا، ويلزم حوالي ساعتين من الوقت لإعداد العلاج الكيماوي الخاص بالمريض من طرف الصيدلي، في بعض الأحيان، يمكن لهذه الفترة أن تطول أو تقتصر تبعا لنوعية العلاج، وعلى المريض الانتظار في مستشفى النهار إلى حين إرسال الأدوية المحضرة في الصيدلية إلى قسم الأنكولوجيا الطبية.

وبعد ذلك توجه الوفد البرلماني لزيارة قسم المستعجلات، فلوحظ أن الطاقة الاستيعابية بهذا القسم غير كافية، مما يستوجب مواصلة المجهودات من أجل التغلب على كل المشاكل المطروحة بهذا القسم.

وهكذا، فقد تمت معاينة عدد من القاعات المتواجدة بهذا القسم، وخاصة تلك المتعلقة بالعناية المركزة، وبعض القاعات التي تجري فيها العمليات الجراحية الخطيرة.

وبعد ذلك تم التوجه نحو مصلحة القلب والشرايين، حيث لوحظ أنها تتوفر على أحسن المعدات والتجهيزات الطبية، لكن لا تتوفر على عدد الأسرة بالشكل الكافي، حيث لا يتجاوز عددها 24 سريرا، مما يدفع الأطباء إلى الاحتفاظ فقط بالحالات الخطيرة جدا وذات الطابع الاستعجالي.مما يكرس الاكتضاض

ومن المشاكل الكبرى التي تم تسجيلها وهي إرسال جميع الحالات المرضية إلى المركز الاستشفائي الجامعي الحسن الثاني من طرف المستشفيات الجهوية، سواء كانت مستعجلة أو غير مستعجلة، مما يؤدي إلى حدوث مجموعة من المشاكل من حين لآخر بهذا المركز.ويتفاقم مشكل الاكتضاض

وهكذا، فقد تمت المطالبة بضرورة أن تعمل المستشفيات المتواجدة على صعيد الجهات الثلاث بالاجتهاد أكثر لمعالجة الحالات غير المستعجلة.

وفي ختام هذا اللقاء، أعرب السادة المستشارين والسادة النواب المشاركين في هذه الزيارة، عن تشكراتهم الحارة للسيد مدير المركز الاستشفائي الجامعي الحسن الثاني، وللوفد المرافق له عن حسن الاستقبال ، كما نوهوا جميعا بالمجهودات الجبارة التي يبذلها السيد المدير، وذلك من خلال التسيير والتدبير الجيد الذي ينهجه بهذا المركز الاستشفائي الهام.

ومن أهم التوصيات التي سجلها الوفد البرلماني بهذه المناسبة وهي كالتالي :

- التأكيد على ضرورة رصد اعتمادات مالية هامة لهذا المركز الاستشفائي الجامعي من أجل المزيد من العمل على تحسين الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، وكذلك صيانة البنية التحتية لهذه المؤسسة الصحية الهامة ببلادنا.
- توفير الأطر الطبية وشبة الطبية الضرورية.

وبعد ذلك، تقرر رفع ملتمسا للسيد وزير الصحة بصفة مستعجلة لإيجاد الحلول الناجعة لهذه الإكراهات السالفة الذكر، وسوف تعمل اللجنة على بلورة مقترح قانون يهدف إلى توفير الموارد البشرية المتخصصة الضرورية للعمل في المجال الصحي، والبحث عن آليات معالجة الاختلالات التي تعيشها المنظومة الصحية بشكل عام والمستشفيات الجامعية بشكل خاص.